

الجانب الآخر من مشاريع التطوير العمراني في مصر

عملية إعادة الهيكلة الحضرية تسهل احتواء أي احتجاجات محتملة ضد النظام في المستقبل



مشاريع اقتصادية لمأرب سياسية

وتهدف عملية إعادة الهيكلة الحضرية للنظام إلى تسهيل احتواء أكثر سهولة وفعالية للانتفاضات الحضرية. ويخشى نظام السيسي من تكرار أحداث الاضطرابات الجماهيرية في عام 2011، عندما تعرضت مراكز شرطة متعددة في أنحاء القاهرة -معظمها في الأحياء الفقيرة والمناطق ذات الدخل المنخفض- للهجوم والنهب.

وعلى الرغم من أن هذا السيناريو غير مرجح للغاية في ظل السيطرة المشددة للنظام الحالي، إلا أن الهجمات على مراكز الشرطة في عام 2011 كانت عاملاً هاماً في إرهاب قوات الأمن.

ويقول مندور إن نظام السيسي غير من خلال إعادة توطين السكان التركيب الديموغرافي للمناطق الحيوية القريبة من مراكز الحكومة، من خلال خلقه لمنطقة عازلة ديموغرافية. وبالإضافة إلى ذلك شرع النظام في إطلاق عملية منهجية لتغيير البنية التحتية للنقل من أجل تسريع تحركات القوات عبر القاهرة، مما يسمح له بتطويق الاضطرابات أينما ظهرت.

وأخيراً، وفيما يبدو أنه حل جزري لمخاوف النظام الأمنية، يتم بناء عاصمة جديدة للنخب، حيث لا يُرحب بفقراء الحضر. وسيسمح هذا لأي نظام مصري بالبقاء حتى لو فقد السيطرة على المراكز السكانية الكبيرة مثل القاهرة أو الإسكندرية، حيث يمكنه أن يشن حملة قمع جماعي على هذه المدن والتي من المؤكد أنها ستسفر عن خسائر.

المدينة، هذا الاتجاه. فهذا الحي شديد مهاجرون من الريف في عشرينات القرن الماضي، وتم هدمه في 2015 وعاد السكان مرة أخرى في عام 2019 كمستأجرين، وأفادوا بزيادة تواجدهم الشرطة في حيهم بعد استبدال الشوارع الضيقة بشوارع واسعة، وهي أكثر قدرة على توصيل الكهرباء ولوريات الشرطة. ورافقت ذلك أنباء عن تزايد مضايقات الشرطة.



ماجندور
تم خلق منطقة عازلة ديموغرافية عن المراكز القريبة من السلطة

وتحرم عملية تطوير العشوائيات جزءاً من سكان الأحياء الفقيرة من مواقع سكنهم، إذ يتم نقلهم في الغالب إلى ضواحي القاهرة، ولكنها أيضاً توفر العقارات القيمة لتطوير المساكن الفاخرة ومراكز الأعمال، كما في مثلث ماسبيرو. وهناك مثال آخر بارز وهو جزيرة السوراق، موقع التطوير العقاري الفاخر المقترح، والتي كانت موقع اشتباكات بين القوات الأمنية والسكان المحليين في يوليو 2017، حيث حاولت القوات الأمنية تنفيذ الأمر بهدم 700 منزل. وكان من المتوقع أن يتم تنفيذ خطة تطوير الجزيرة كجزء من مشروع مشترك بين الحكومة والهيئة الهندسية التابعة للجيش المصري.

وسيشمل مشروع التطوير الهدم الكامل للأحياء الفقيرة واستبدالها بمركز استعماري وسكني. وقد عُرض على سكان العشوائيات خيار الانتقال إلى حي الأسمرات، في الجزء الجنوبي الشرقي من المدينة، أو العودة إلى أحيائهم حيث يمكنهم استخراج أو شراء مساكن بتكلفة متزايدة، أو تعويضهم مالياً بقيمة 100 ألف جنيه (نحو 5.5 ألف دولار).

وحتى الآن وافق 70 في المئة من السكان على التعويض المالي، مما أدى إلى إخلاء المنطقة لنخب الطبقة الوسطى العليا للانتقال إليها. وهذا في الواقع يحول المنطقة من حي فقير إلى حي للطبقة الوسطى العليا، مع نقل السكان إلى أطراف المدينة.

ويقع الحي الفقير السابق خلف وزارة الخارجية، بالقرب من مقر الإذاعة والتلفزيون، وهما مركزان حيويان. يحد هذا الترحيل القسري من قدرة السكان السابقين على الضغط على النظام ويسهل احتواء أولئك الذين انتقلوا إلى المجمعات السكنية الجديدة.

وفي بعض الأحياء العشوائية، حيث سُحج للسكان بالعودة بعد إعادة الإعمار، توغلت قوات الأمن بشكل غير مسبوق. وعاد السكان أيضاً كمستأجرين بدلاً من كونهم أصحاباً لهذه المنازل، مما قد يعرضهم لخطر الإخلاء بناءً على إرادة النظام لأن الحصول على ملكية نهائية يحتاج إلى مرور 30 عاماً. وعلى سبيل المثال يعكس حي تل العقارب العشوائي، أحد أقدم الأحياء في

الاضطرابات محدودة ويحيط بمركز السلطة السياسية سكان ودون. ويرى مندور كاتب عمود "تاريخ الثورة العربية" في مؤسسة "أوبن ديمكراسي" أنه بشكل فعلي يفصل النظام نفسه عن القاهرة وشوارعها الضيقة، حيث يكون ضبط الأمن أكثر صعوبة ويمكن للفقر المدقع زعزعة استقرار العمليات الحكومية، إما من خلال الاضطرابات أو احتلال المساحات الحضرية أو المواجهة العنيفة مع قوات الأمن.

ويتزامن بناء العاصمة الإدارية الجديدة مع جهود مركزية لتغيير مشهد القاهرة، للسماح بنشر أسرع للقوات العسكرية وشبه العسكرية. يتضمن هذا الجهد استثمارات كبيرة في البنية التحتية للنقل. على سبيل المثال شرع النظام في بناء مشروع ضخم، ببناء أربعين جسراً، تتركز في شرق المدينة بميزانية إجمالية قدرها 895 مليون دولار.

لكن جودة التخطيط لهذه الجسور والفوائد المتوقعة لسكان المدينة القديمة لم تكونا جديتين بالقدر الكافي، لاسيما وأنه يتم بناء جسر واحد، وهو جسر ترعة الزمر بمنطقة الجزيرة المجاورة للقاهرة على بعد خمسين سنتيمتراً فقط من بعض المناطق السكنية.

ومع ذلك في حالة الاضطرابات الاجتماعية يمكن استخدام هذه الجسور لزيادة حركة القوات عبر المدينة. ولم يسلم من بناء الطرق والجسور الجزء التاريخي من المدينة، حيث تم هدم جزء من مقبرة مملوكية وهي مقبرة ذات أهمية تاريخية ومعمارية قيمة، جزء من مشروع محور الفردوس، وهو مشروع تطوير طريق يمر بأحياء فقيرة مثل منشية ناصر والدوبقة.

ستار تنمية الأحياء الفقيرة

حاول النظام إعادة هندسة المناطق العشوائية تحت ستار تنمية الأحياء الفقيرة ورفع مستوى المساكن غير الآمنة. وجمع الأهداف الاقتصادية والأمنية تم توفير ميزانية قدرها 318 مليار جنيه (20 مليار دولار) لهذا الهدف، ويديرها صندوق تنمية الأحياء الفقيرة.

ويتضمن المخطط ترقية بعض الأحياء الفقيرة الموجودة ونقل سكان الأحياء الفقيرة الأخرى إلى مجمعات سكنية تقع في ضواحي المدينة. وعلى سبيل المثال تم تطوير مثلث ماسبيرو، وهو موقع حي فقير يحتل موقعاً متميزاً على ضفاف النيل، بميزانية تقدر بنحو 222 مليون دولار.

يقدر ما يشكل مشروع العاصمة الإدارية الجديدة في مصر علامة على النهضة العمرانية التي يقودها الرئيس عبدالفتاح السيسي، فإنها تحمل في خفاياها وجها اعتبره البعض مختلفاً، حيث يرى محللون سياسيون أن المشروع الضخم الذي احتاج لبنائه إلى مليارات الدولارات وسيتم تشييده رسمياً بحلول نهاية العام 2021 قد يعزل مصريين فعلياً عن السلطة التي يبدو أنها سعت إلى تحسين النظام ضد الضغوط الاجتماعية والاحتجاجات السياسية التي قد تحدث مستقبلاً.

القاهرة - سيبدأ موظفو الخدمة المدنية في مصر بداية شهر يوليو المقبل في الانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة، قبل الافتتاح الرسمي المخطط له في نهاية العام، حيث يعد المشروع الضخم جزءاً من جهود التخطيط الحضري الهائلة.

الغاية من المشروع الضخم

تقع العاصمة الإدارية الجديدة في الصحراء على بعد 50 كيلومتراً شرق القاهرة، وستحتوي كما هو مخطط لها على قصور رئاسية ومبان حكومية ومنطقة تجارية بسعة سكانية تقدر بنحو 6 ملايين ساكن. وفي جوهره يعد المشروع الضخم محاولة واضحة لنقل مركز القوة السياسية والاقتصادية بعيداً عن القاهرة المزدهرة.

وعلى الرغم من ذلك لا يعد الانتقال إلى العاصمة الجديدة احتمالاً بالنسبة إلى الغالبية العظمى من المصريين، حيث يتم بيع شقة مكونة من غرفتي نوم مقابل 62 ألف دولار، لكن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقدر بنحو 3 آلاف دولار. وسيؤدي هذا إلى تخصيص العاصمة الجديدة للنخب المصرية فقط، أو أولئك الذين هم أقل احتمالاً لإثارة الضجيج ويشكلون حالياً الجزء الأكبر من الدعم والمدن خلال إستراتيجية التنمية هذه.

يقوم النظام بإنشاء مساحة حضرية جديدة حيث تكون إمكنية

ويقول مراقبون إن خطة التطوير العمراني طموحة وتشمل محافظات (أقاليم) مصرية عديدة خارج نطاق القاهرة الكبرى، حيث يجري استغلال الظهير الصحراوي في شرق وغرب البلاد لتوسيع نطاق المدن، وإعادة تطويرها بصورة حضرية، واستيعاب الزيادة السكانية الكبيرة، وخلق الكثير من فرص العمل للشباب.

وتعد العاصمة الإدارية الجديدة، التي يتم إنشاؤها بميزانية تقدر بنحو 58 مليار دولار، أبرز مثال على إستراتيجية التطوير هذه، وهي تعتبر أعلى مشروع ينفذه الرئيس عبدالفتاح السيسي، حيث يتفوق على قناة السويس الجديدة التي تم إنشاؤها بقيمة 8 مليارات دولار.

ويقول مراقبون إن خطة التطوير العمراني طموحة وتشمل محافظات (أقاليم) مصرية عديدة خارج نطاق القاهرة الكبرى، حيث يجري استغلال الظهير الصحراوي في شرق وغرب البلاد لتوسيع نطاق المدن، وإعادة تطويرها بصورة حضرية، واستيعاب الزيادة السكانية الكبيرة، وخلق الكثير من فرص العمل للشباب.

بناء العاصمة الإدارية

الجديدة أحد الجهود المركزية لتغيير مشهد القاهرة عبر السماح بنشر أسرع للقوات الأمنية

ويقول المحلل السياسي المصري ماجد مندور في تقرير نشرته مؤسسة "غلوبال آجنس" إن هذا المشروع أصبح هو الرائد للنظام المصري، والذي يمثل



طالبان تتحدى كابول.. الأفغان يدفعون الدم ثمناً للكهرباء

التي تضررت من القتال. وهو يبلغ العسكريين مسبقاً لكن هذا الإجراء الوقائي لا يكفي دائماً. وقد خسّر زميلاً قتلته القوات الأفغانية. ويقول مشيراً إلى تلة "أطلقوا النار من هذا الموقع المتقدم".

ما تفرضه طالبان من جباية وما تحصله من رسوم من كابول لاستمرار عمل السد يعكسان صعوبة هزيمة الحركة

وفي قريته يدفع سردار لحركة طالبان خمسة دولارات (4.2 يورو) شهرياً مقابل الكهرباء لتشغيل مكيف الهواء أو ري حقوله. وفي أراضي المتمردين يحصل السكان الأكثر فقراً على الكمية نفسها من الكهرباء لكن مجاناً.

وقال عادل بادلون، وهو مسؤول لوجستي، إن "عناصر طالبان سعداء جداً. إنهم يحبون شركة كونستراكتشن 77 والمشاريع لأنها تفيد كل الناس".

ومع ذلك لا تمنح طالبان الجيش الأفغاني وقوة الحماية العامة الأفغانية فرصة للانتقاط الأنفاس؛ فغالبا ما تتم الرحلة من السد إلى المواقع المتقدمة سيراً على الأقدام. وحذر قائد الجيش في كجكي دوست نزار اندارابي من أنه "إذا ابتعدت عشرة أمتار عن الطريق يطلقون النار".

في تركيب توربين ثالث وانسحبوا من مشروع اعتبروه عبثياً وكلف عشرات الملايين من الدولارات وتولت كابول المهمة في عام 2013. واستدعت كونستراكتشن 77 لمساعدتها.

وتمكننت الشركة التركية من تركيب التوربين الثالث وتعمل منذ 2019 على بناء محطة نانوية بثلاثة توربينات إضافية يتوقع أن تنجز في 2022. ويتذكر عادل كياني، أحد كوادر الشركة التركية، "نعتمد بالكامل على المروحيات، لا يمكننا حتى إحصار طماطم بدونها". وينبغي نقل مئات الأطنان من المواد بشاحنات عبر مناطق طالبان.

ويصل موظفو الشركة التركية بمرور حربي لكن موظفي الحكومة المتحدرين من كجكي مضطرون إلى عبور خط الجبهة للوصول إلى السد من قراهم الواقعة في أراضي طالبان. وهذا يحتاج إلى موافقة الطرفين.

ويقول محمد أكبر الذي تولى شؤون الري في عهد طالبان في تسعينات القرن الماضي "تلقيت ورقة من طالبان وبطاقة هوية حكومية".

ويقطع محمد داود، وهو ميكانيكي، هذا الطريق كل أسبوع. وقال متأسفاً "في الماضي كان الأمر يستغرق عشر دقائق، ولكن بسبب انعدام الأمن صار يستغرق أربع ساعات". وأضاف "أشعر بخوف شديد؛ العام الماضي قُتل زميل لي وجرح أربعة".

وسردار محمد أيضاً مضطر إلى عبور الجبهة لإصلاح الخطوط

بعيد عن الاكتفاء الذاتي ومضطر إلى استيراد الكهرباء من جيران أفغانستان. وتغطي شبكة الكهرباء نحو 40 في المئة من البلاد لكن التيار لا يتوافر في بعض الأحيان أكثر من ساعة أو ساعتين يومياً. والوضع ليس أفضل بكثير في المدن الكبرى بما في ذلك كابول حيث تقطع الكهرباء يومياً.

وكانت شركة أميركية شيدت في خمسينات القرن الماضي السد للحكم في تدفق مياه النهر والري. وقامت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (يو. أس. أيد) بمضاعفة قدرة السد بتوربينتين في عام 1975 قبل أن يهمل اعتباراً من عام 1979 خلال الغزو السوفييتي.

وبعد سقوط طالبان في 2001 أعاد الأميركيون تشغيل السد لكنهم فشلوا



ما باليد حيلة

ميغواط تذهب إلى مناطق طالبان في كجكي وسانجين وموسى قلعة وهي من بين أخطر الأماكن بالبلاد.

وفي حين يؤكد حاكم كجكي أن طالبان "تحصد 300 مليون أفغاني (3.8 مليون دولار) شهرياً" من الرسوم التي تفرضها على الكهرباء بجر غلام رضا، المدير التنفيذي لشركة كونستراكتشن 77 التركية التي تنوي زيادة طاقة السد من 50 إلى 150 ميغواط بإضافة ثلاثة توربينات جديدة، هذا الوضع بالقول "لم نخفر ذلك لكن كيف نرفض منحهم الكهرباء؟ هناك مدنيون وهذا حقهم".

ويذهب الباقي من إنتاج الكهرباء إلى الحكومة في كابول، التي زادت من مشاريع الطاقة الكهرومائية خلال السنوات الأخيرة لتحسين وضع بلد

سيتملكون الكهرباء. وبعد هذا الموعد يمكن تطبيق تسويات من هذا النوع في أماكن أخرى في غياب اتفاق بين الحكومة الأفغانية وقادة طالبان.

ولا ينعس الاتفاق الضمني الذي تستفيد منه الحركة خصوصاً مقاتليها من مهاجمة القوات التي تؤمن الحماية لسد كجكي. وقد دفعت القوات الحكومية والمدنيون العالقون بين الطرفين ثمناً باهظاً لبقاء السد.

وقال عبدالرزاق، حاكم منطقة كجكي الذي لا تتجاوز سلطته فعلياً مكتبه وبضعة مبان تحيط بالسد، لوكالة الصحافة الفرنسية إن "هذه الكهرباء تكلف الكثير من الأرواح". ويؤكد أن 15